دعا إلى إعادة النظر في التركيبة السكانية وتنظيمها بما يناسب مصالح البلد

الفضل: 120 ألف وظيفة يشغلها الوافدون في الحكومة مقابل 2.1 مليون في الخاص

■ الحديث عن هذا الأمر بعيد كل البعد عن العنصرية ولا توجد أي ذرة توجه ضد أي جالية

النائب أحمد الفضل

■ لو تم استبدال الـ 120 ألفا جميعهم فلن تحل قضية التوظيف لأن أنواع الوظائف لا يقبل عليها الكويتيون

■ المصريون إخواننا وتربطنا بهم علاقات قديمة قبل النفط وصلت حد المصاهرة ولن ننساها

دعا النائب أحمد الفضل إلى إعادة النظر في التركيبة السكانية وتنظيمها بما يناسب مصالح البلد، مشددًا على أهمية مراعاة الجانب الأمني بعدم السماح بتجاوز نسبة محددة لأي جالية في الكويت أسوة بما هو معمول به في الدول الأخرى.

وقال الفضل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن إحدى الصحف المحلية أثارت موضوع صدور 80 ألف تصريح لوافدين من الجالية المصرية وهذه الأعداد تأتي زيادة على الأعداد الموجودة بالكويت حاليًا.

وأكد أن الحديث عن هذا الأمر بعيد كل البعد عن العنصرية ولا توجد أي ذرة توجه ضد المصريين، مشيرًا إلى أنهم "إخواننا وبيننا وبينهم علاقات قديمة قبل النفط ولن ننسى هذه العلاقات التي وصلت حد المصاهرة والشراكات متعددة الأوجه".

وأضاف أنه لا بد من النظر إلى الموضوع بنظرة موضوعية من خلال الأرقام، لافتًا إلى أن عدد المواطنين بلغ مليونًا و419 ألفا و507 كويتيين وفق آخر إحصائية، بينما بلغ عدد غير الكويتيين 3 ملايين و410 آلاف و412 شخصًا، وبالتالي يكون إجمالي السكان في الكويت 4 ملايين و829 ألفا.

وقال إنه بمقارنة الوضع بدول الخليج ففي السعودية 62 % من ساكنيها مواطنون، ثم سلطنة عمان بنسبة 55% منها مواطنون و45% وافدون، ثم البحرين بنسبة 47% مواطنون، ثم تأتي الكويت 30% مواطنون، ثم قطر 21% والإمارات 17% مواطنون.

وأوضح أن هناك ما يزيد عن 120 ألف وظيفة للوافدين في القطاع العام أغلبها تتوزع ما بين وزارتي الصحة والتربية، وفي المقابل هناك مليونان و100 ألف وافد يعملون في القطاع الخاص منهم 700 ألف هم عمالة منزلية وعمال نظافة وصرافون وعاملون في الأسواق المركزية والأعمال التي لا يشغلها مواطنون.

وقال إن الخطورة في الموضوع تكمن في أن ثلث الوظائف الحكومية يشغلها غير الكويتيين وعندما نأتي إلى الـ 120 ألفا ونقسمها نجد أن منها 500 وظيفة للمستشارين والمهن عالية المستوى الوظيفي و15 ألفا لأعمال متدنية المستوى الوظيفي والبقية للوظائف في وزارتي التربية والصحة.

وأوضح أن لهذا الأمر تأثيرًا كبيرًا على كل أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة مثل الشوارع والبنزين لأن أكثر من 70% من هذه الخدمات يذهب لغير الكويتيين، وستجد أن أغلب الوظائف يعزف عنها الكويتيون.

وأشار إلى أنه لو تم استبدال الـ 120 ألفا جميعهم فلن تحل قضية التوظيف لأن أنواع الوظائف لا يقبل عليها الكويتيون، مبينًا أن الخطورة في إيجاد (كانتونات) ضخمة بالمقارنة بعدد المواطنين.

وبين أنه في كل البلدان التي أجريت عليها المسوح فوجدنا أن نسبة أي جالية لا تتجاوز 15% إلى 12% من عدد المواطنين، لأن المنظور منظور أمني.

وكشف أن الجنسية الهندية بلغت حوالي 900 ألف يليها الجنسية المصرية بـ 600 ألف من دون الـ80 ألف التي كشف عنها في إحدى الصحف، ثم بنغلاديش بلغت 198 ألفا، ثم سوريا بـ 145 ألفا وكذلك الجالية الفلبينية واللبنانية ولكن بعدد أقل.

وقال إن الجنسيات الأربع الأولى تشكل 128 % من عدد الكويتيين، والجالية الهندية تشكل 63% أي 26% من إجمالي كل الوافدين، و17% من الوافدين من مصر، بمعنى أن نصف الوافدين من هذه الجنسيات الأربع، و"هذا هو الخطر".

وأضاف أن أغلب الوظائف الموجودة تذهب إلى القطاع الخاص وأغلبها وظائف بها عزوف من الكويتيين وإجمالي هذه الجنسيات 38% من إجمالي عدد السكان جميعهم وافدون ومواطنون.

وأكد أنه لا توجد دولة في العالم أن تقارب جالية من الجاليات عدد سكانها الأصليين، مبينًا أن الكويت حسب إحصائية الأمم المتحدة المعنية بالعامل البشري ومهاراته وثقافته، تقول إن الكويت في المركز الأخير ضمن مجموعتها من حيث المستوى التعليمي والأكاديمي للوافدين.

وكشف عن أن هذه النوعية من الوافدين ليست نوعية جيدة، شارحًا" أحسن هندي متخرج ما يختار الكويت بل يختار الإمارات وقطر والسعودية، وإذا أتت فرصة عمل لخريج لمصري فتكون الأولوية له هي تلك البلدان الأربعة، وتكون الكويت الخيار الرابع أو الخامس.

وأوضح أن نوعية الثقافة العامة من الجاليات ضعيفة" فنحن لا نأتي بأحسن نوعية هندية أو مصرية أو سورية، فلتعلم أن هناك تخصصات حتى في التعليم لا يقبل عليها المواطنون، متسائلا كم خريجًا لمادة الفيزياء واللغة العربية "مجبيًا إننا نضطر أن نأتي بالبديل، وما هي نوعية هذه البدائل ومستواها العلمي!".

وأكد أن هناك 4 جاليات تسيطر على أكثر من أصل 120 جنسية موجودة في الكويت وهنا مكمن الخطورة الأمنية في إدارة هذه الكمية من البشر من دولة واحدة. وزاد" نحن نريد الكفاءات فقط وإلا إذا كان هذا العدد مفروضًا علينا فلنرجع إلى أصل الموضوع وهو تركيبة الجاليات ومقارنتها بعدد السكان هو ضخم وصعب السيطرة عليه". واستذكر أن أيام الغزو إحدى دول الخليج كانت ترفض تسكين عدد الكويتيين أكثر من عدد معين في منطقة واحدة وكانوا يحرصون على توزيعهم وهذا ليس إخلالا بالكرم أو الجيرة أو إخلالا بحقنا ولكن هذا أمن دولة".

وأكد أن مصلحة الكويت أبدى من أي شيء، مبينًا أن وجهة النظر مبنية على أرقام وتحليلات وليست مبنية على أي كره أو ضغينة لمصر العروبة، "إلا أن الكويت عندي هي رقم واحد".

ماجد المطيري يطالب «الصحة» باستغلال تضاعف إيراداتها في تحسين خدماتها

ماجد المطيري

طالب النائب ماجد المطيري وزارة الصحة بالاستفادة من تضاعف الإيرادات المتوقع تحصيلها من المستشفيات والمقدرة في ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية الحالية (2019/2020) بـ45 مليون دينار في تحسين الخدمات الصحية.

ودعا المطيري في تصريح صحافي وزارة الصحة إلى تحسين خدماتها وتقليص مواعيد العيادات الخارجية التي ينتظرها المواطن لعدة أشهر، مع زيادة الأسرة في المستشفيات وتوسعة المراكز الصحية والمستشفيات التي تكتظ بالمراجعين.

وقال "لا عذر الآن لوزارة الصحة لأن الإيرادات زادت وعدد الوافدين في المستشفيات الحكومية لم يعد كما كان في السابق بعد قرار زيادة الرسوم الخاصة بهم، وحري بوزارة الصحة استغلال زيادة الإيرادات وقلة عدد المراجعين وتحسين الخدمات".

ورأى أن الخدمات الصحية لم تتطور حتى الآن وتواجه نقصًا واضحًا في الأسرة وفوضى في المواعيد، مبينًا أن المواطنين يعانون الأمرين مع أقسام الحوادث في المستشفيات والعيادات الخارجية.

القاضي بإعفاء المواطنين من كلفة تنفيذ البنية الأساسية للقسائم

«السكنية»: تعديلات قانون الرعاية السكنية ثمرة تعاون السلطتين

قالت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية أمس إن تعديل المادة الثامنة من القانون 27 لسنة 1995 والقاضي بإعفاء المواطنين من كلفة تنفيذ البنية الأساسية للقسائم السكنية ثمرة لتعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأضافت المؤسسة، في بيان صحافي بمناسبة صدور القانون رقم 123 لسنة 2019 بتعديل المادة 8 من القانون رقم 27 لسنة 1995 ونشره في الجريدة الرسمية، أن السكنية اتخذت في وقت سابق الإجراءات اللازمة بخصوص الشرائح التي أشار إليها القانون السالف الذكر قبل تعديل مادته.

وذكر البيان أن تلك المادة تتعلق بأصحاب الطلبات الإسكانية الذين لم تتجاوز فترة انتظارهم خمس سنوات من تاريخ فتح الطلب الإسكاني وحتى التسليم الفعلي وتحمل جزءًا من تكليف تنفيذ البنية الأساسية للمشروع بشرائح متفاوتة طبقا لمدة الانتظار.

وأوضح أن تلك المدد انطبقت على أصحاب القسائم السكنية في مشروع الوفرة الإسكاني فقط مشيرًا إلى أنه بتعديل تلك المادة فإنه أسقطت تلك المستحقات الواجبة على أصحاب الطلبات الإسكانية.

وأشار إلى أن استقطاع القيمة الرمزية للقسيمة والتي نص عليها نفس القانون قائم وهو يشمل جميع الوحدات السكنية بغض النظر عن فترة الانتظار.

وذكر أن التعديل الأخير هو ثمرة تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية، مشيدًا بالجهود المشتركة بين السلطتين لخدمة المواطنين أصحاب الرعاية السكنية.

يذكر أن (جريدة الكويت اليوم) نشرت في عددها يوم الأحد الماضي الموافق 11 من الشهر الجاري القانون رقم 123 لسنة 2019 الذي نص على تعديل المادة رقم 8 في القانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

ونص القانون الجديد على أن يستبدل بنص المادة رقم 8 من القانون رقم 27 لسنة 1995 المشار إليه النص التالي "يكون تحديد ثمن بيع القسمة على أساس ثمن رمزي يحدده مجلس الوزراء ويعفى المواطنون من تكلفة تنفيذ البنية الأساسية وتقوم (السكنية) بإعادة كافة المبالغ المدفوعة من المواطنين والسابق سدادها كتكلفة لتنفيذ البنية الأساسية في المشاريع السابقة لهذا القانون ويستحق أداء ثمن القسيمة للمؤسسة وفقا للقواعد التي تضعها المؤسسة".

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 31 يناير 2019

المجلس وافق على سحب تقرير «التشريعية» بشأن تنظيم مهنة المحاماة

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 31 يناير 2019 وافق خلالها على عدد من الرسائل الواردة ورفض طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائبين د.خليل عبدالله أبل وصفاء الهاشم.

بند الرسائل

وافق المجلس على 6 رسائل واردة، واطلع على رسالة من سمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتوليه مقاليد الحكم.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية يطلب فيها سحب تقرير اللجنة رقم (60) بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (42) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، على أن تقدم اللجنة تقريرًا جديدًا بجميع التعديلات المقترحة على القانون المشار إليه وذلك عملا بالمادة (59) من اللائحة الداخلية.

وقال مقرر اللجنة التشريعية النائب د.خليل عبدالله إنه عندما تتقدم الحكومة بمشروع قانون على مقترح مدرج فاللجنة تسحب التقرير لكي تضم المشروع الحكومي في تقريرها، مشيرًا إلى أن اللجنة تحتاج إلى شهرين لإنجاز التقرير.

ووافق المجلس على رسالة من النائب رياض العدساني يطلب فيها تحويل تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء للفترة من 1 يناير 2016 لغاية 31 مايو 2018 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي. كما وافق على رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة بحث أسباب استمرار قرار الحكومة بهدم وإزالة مجمع الصوابر السكني رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة على أن تقدم تقريرها للمجلس خلال شهرين.

وتباينت الآراء النيابية خلال مناقشة تلك الرسالة بين من يؤيد إعلان الصوابر مبنى تراثيًا ومن يطالب بهدمه، مشيرين إلى أن هناك عدم وضوح في رؤية الحكومة بهذا الخصوص.

وأوضح وزير المالية نايف الحجرف أنه في ٢٠١١ صدر قرار مجلس الوزراء باستملاك أكثر من ٥٠٠ شقة في المجمع ورصد مبلغ ١٣٢ مليون دينار له، مؤكدًا أن الحكومة ليس لديها مشكلة ببحث الموضوع في لجنة المرافق.

ووافق المجلس على رسالة من النائب أسامة الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية دراسة أوجه تعزيز مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني وأداء الجهات الرسمية المختلفة تجاهه.

ووافق المجلس على رسالة من النائب محمد الدلال يطلب فيها قيام وزير التربية وزير التعليم العالي بالتحرك للنهوض بالتعليم من خلال الخطوات الواردة في الرسالة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد ومجلس الأمة في أول مايو 2019 وتقرير آخر في ذات الشأن في أول نوفمبر 2019.

وأكد نواب في هذا الصدد أهمية أن يبدأ التطوير بالتركيز على مرحلة التعليم الأساسي باعتباره الأساس في تجهيز الطالب لمراحل التعليم المتقدمة.

وأشاروا إلى أن وجود الكويت في المرتبة ١٠٤ في سلم التعليم من بين ١٤٤ دولة أمر غير لائق في ظل الميزانية الكبيرة التي توفرها الدولة لقطاع التعليم.

وأكد وزير التربية د.حامد العازمي اتفاقه مع الطرح النيابي متعهدًا بتقديم التقارير المطلوبة في وقتها.

ووافق المجلس على رسالة من النائب صالح عاشور يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة تقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في سعر إيجارات المحلات في سوق المباركية.

وطالب نواب خلال مناقشة تلك الرسالة بفك الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المواقع التراثية، وأن ما يجري في المباركية سبب ضررًا كبيرًا لأهل السوق وكارثة مطالبين الحكومة بإيجاد حل في أسرع وقت.

بند الأسئلة

ناقش مجلس الأمة عددًا من الأسئلة المدرجة على جدول أعمال الجلسة التكميلية.

وانتقد نواب خلال مناقشة هذا البند تأخر وزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية، مطالبين بوضوح وشفافية الردود وتعامل الوزراء مع أسئلتهم بجدية أكثر.

كشف العرائض والشكاوى

استعرض المجلس 7 شكاوى و4 عرائض ضمن بند العرائض والشكاوى وجاءت كالتالي:

– عريضة رقم (361) ضد وزارة المواصلات بشأن الضرر الواقع على فريق عمل من موظفي قطاع الشئون المالية جراء عدم صرف مستحقاتهم المالية رغم إنجازهم المهام الموكلة إليهم.

– شكوى رقم (362) ضد وزارة الأشغال العامة بشأن الضرر الواقع على أحد مرتادي الطرق جراء المطبات والأرصفة غير المطلية وارتفاعاتها غير المناسبة.

– عريضة رقم (363) ضد مؤسسة الموانئ الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظفي المؤسسة جراء عدم توفير بعض المستحقات المالية والمتطلبات الوظيفية لهم.

– شكوى رقم (364) ضد مركز الخوارزمي للتدريب على تقنية المعلومات التابع لجامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على موظف جراء صدور قرار بحرمانه من جميع الدورات الخاصة بالمركز.

– عريضة رقم (366) ضد مجلس الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على مجموعة من موظفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب جراء عدم استثناء المتقاعدين منهم من ذوي الإعاقة أو المكلفين برعاية معاق من شرط مدة الخدمة لاستحقاق مكافأة نهاية الخدمة.

– شكوى رقم (367) ضد وزارة التعليم العالي بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء المماطلة في إجراءات اعتماد شهادة الماجستير.

– شكوى رقم (368) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على كبير مهندسين جراء عدم إنصافه في تقييمه السنوي وتخطيه في الترقية لمنصب مساعد مدير.

– شكوى رقم (369) ضد برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بشأن الضرر الواقع على موظفة في القطاع الخاص جراء احتساب مديونية غير صحيحة عليها مقابل فترة استكمال دراستها الجامعية.

– عريضة رقم (370) ضد الإدارة العامة للإطفاء بشأن الضرر الواقع على مجموعة من رجال الإطفاء جراء تعديل القرار المنظم لشروط ترقية ضباط صف الإطفاء.

– شكوى رقم (371) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على معاق جراء تكرار رفض لجان إدارة العلاج بالخارج طلبه.

– شكوى رقم (372) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على أحد أعضاء الجمعية العمومية لرابطة الاجتماعيين جراء استمرار مخالفة مجلس إدارة الرابطة لأحكام قانون جمعيات النفع العام والنظام الأساسي للرابطة.

بند الحصانة

رفض مجلس الأمة خلال الجلسة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب د.خليل عبدالله أبل، بموافقة 4 أعضاء على رفعها من إجمالي 34 عضوًا.

كما رفض المجلس طلبًا لرفع الحصانة النيابية عن النائبة صفاء الهاشم، بموافقة 4 أعضاء على رفعها من إجمالي 33 عضوًا.